

التقرير السنوي 2018

FIDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ost | Observatoire
Social
Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX



الإحتجاجات الاجتماعية في تونس

الحركات الإجتماعية في تونس :

الفاعلون و نطاقات الفعل

إعداد: فؤاد غربالي

فريق العمل:

نجلاء عرفة

منذر سوودي

ريم سوودي

أسماء سحبون

الفهرس

المقدمة.....3

ا. الأدبيات والإطار النظري.....5

اا. الرهانات الجديدة والأشكال الاجتماعية للاحتجاج في تونس.....6

1. الفعل الاحتجاجي والانغراس داخل المحلي.....6

2. الحركات الاجتماعية براديفم جديد للتنمية ويزوغ فكرة المواطن.....9

ااا. وتيرة متصاعدة: مالذي تغير؟.....11

1. زمنية الاحتجاج: هل أن جانفي هو شهر الاحتجاج؟.....11

2. أمكنة وفضاءات الحركات الإحتجاجية: الفضاءات العامة والفضاءات المضادة.....18

3. قطاع الإحتجاج : الاحتجاج على قاعدة الحقوق.....23

4. القطاع الإجتماعي : حلول ترقيعية للمسألة الاجتماعية.....24

5. القطاع البيئي : الحق و العدالة البيئية.....26

6. القطاع التربوي.....27

7. القطاع الصحي.....28

8. الإنتحار: إحتجاج اجتماعي مذوتن.....29

الخاتمة.....30

الحركات الإجتماعية في تونس :

الفاعلون و نطاقات الفعل

المقدمة

يبدو أن مبحث الحركات الاحتجاجية في تونس هو مبحث متسع و متنوع، على نحو يجعل جل المهتمين يؤكدون على هوية متعددة و سائلة لجل تلك الحركات. فالتظاهر و الإعتصامات لم تعد حكرا على الأحزاب السياسية المعارضة، و التنظيمات النقابية. فثمة فاعلون جدد قد أخذوا الكلمة منذ 14 جانفي 2011 و أصبحوا فاعلون رئيسيون في الساحة العمومية: العاطلون عن العمل، المطالبون بالتنمية ، المطالبون بالحق في الصحة و الحق في بيئة سليمة، المهددون بالإنتحار و المنتحرون حرقا والمعتصمون أمام المقرات الرسمية للدولة، و مجموعات تشجيع الفرق الرياضية.. إلخ.

في سنة 2008 كانت احتجاجات الحوض المنجمي التي تعرضت للقمع الشديد حينها من قبل نظام بن علي مقدمة لاحتجاجات 17 ديسمبر 2010، التي ستؤدي في 14 جانفي 2012 إلى رحيل بن علي. الرهان الأساسي للاحتجاج المدعوم من الحركة الحقوقية قبل 14 جانفي كان محوره الأساسي هو المسألة الإجتماعية في ارتباطها بمسألة التشغيل أساسا. ذات الديناميكية الاحتجاجية بقيت هي ذاتها بعد سقوط نظام بن علي إذ توسعت دائرة الإحتجاج، وذلك من حيث بروز فاعلين و مساحات جديدة للإحتجاج. لكن بالمقابل، ووفق ما يبينه الرصد الشهري الذي يقوم المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية، بقيت " جغرافيا الإحتجاج والغضب " متمركزة في المناطق الداخلية المحرومة من التنمية و التي تمثلها أساسا(منطقة سيدي بوزيد و القيروان و فقصة و القصيرين). إلا أن توسع دائرة الإحتجاج و تصاعدها خلال الثلاث سنوات الأخيرة يمكن تأويله وقراءته بوصفه تغير يشير إلى ديناميكية تغير إجتماعي و سياسي أصبحت تشكل مكونا أساسيا من مكونات التجربة الديمقراطية التي تعرفها تونس.

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار الحراك الإحتجاجي كذلك بوصفها ديناميكية تسلط الضوء عن " خلل في الديمقراطية ذاتها" و ذلك من خلال تشكل فضاء احتجاجي للمجموعات من الفضاء العمومي الرسمي المحرومة في غالب الأحيان من المشاركة في أخذ القرار.

على هذا الأساس يمكن تركيز النقاش في مستويين أساسيين. يرتبط المستوى الأول، بمراجعة فكرة الديمقراطية ذاتها. المستوى الثاني يحيل إلى مساءلة و تأثير السياسات العمومية المتوخاة . لهذا سنحاول خلال هذه الورقة أن نقدم قراءة شمولية لتطور الفعل الإحتجاجي و كيفية تشكل الخارطة الاحتجاجية في تونس، و ذلك بهدف فهم أشكال و رهانات وتطور الحركات الاحتجاجية . كما سنحاول أن نفهم الكيفية التي تواجه بها السلطات الصراعات الإجتماعية الجديدة. سنعتمد في هذا الصدد على مؤشرات الرصد المضمنة في تقارير الرصد التي يقوم بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الإجتماعية ضمن " المرصد الإجتماعي". مرجعنا سيكون أساسا تقرير الرصد لسنة 2018 مع التعرّيج على تقارير 2017 2016.

تنقسم هذه الورقة إلى محورين أساسيين. يتعلق الأول بالرهانات الإجتماعية و الأشكال الجديدة للاحتجاج، حيث سنركز على الفضاءات التي تتشكل داخلها الروابط من خلال الإحتجاج لنصل في المحور الثاني إلى تشكيل تيبولوجيا للحركات الإجتماعية، إعتقادا على طرق التنظيم، والإحتجاج، أي أن التحليل سيأخذ في الإعتبار الإحتجاجات شبه المنظمة، وشبه التلقائية، مع مطالب واضحة والاحتجاجات المنظمة، والتي لها ارتباطات مع الفاعلين النقابيين و الجمعائين.

١. الأدبيات و الإطار النظري

تعرف الحركة الإجتماعية بوصفها " فعل مجموعة ما تهدف من خلاله إلى تغيير التنظيم الإجتماعي الموجود، أو الدفاع عن المؤسسات المهددة من قبل حركات إجتماعية أخرى"¹.

تركز الأدبيات السوسيولوجية على ثلاثة نقاط أساسية في تعريفها للحركات الإجتماعية و تتمثل هذه النقاط في : التجمع أو التنظيم، والمطالب الإجتماعية أو الإيديولوجية و أخيرا الفاعل المعبى. ضمن تعريف آخر يعطي آلان تورين معنى أكثر دقة لمعنى الحركة الإجتماعية حيث يرى أنها في ذات الوقت " صراع إجتماعي و مشروع ثقافي"² و الحركة الإجتماعية في رأيه " تسائل علاقات السلطة المندرجة فعليا في المؤسسات و التنظيمات"³.

هذا التعريف سيكون أكثر وضوحا حين يعتبر آلان تورين أن " فكرة الحركة الإجتماعية لا يمكن أن تكون ذات جدوى حين لا تمكن من تبين نمط مخصوص للفعل الجماعي ، و الذي عبره تستطيع فئة إجتماعية مساءلة شكل للهيمنة الإجتماعية ، في ذات الوقت خاصة و عامة، و التي يستدعى ضدها قيم و توجهات عامة للمجتمع تتشارك فيها مع خصمها من أجل نزع الشرعية عنه"⁴. يقترح آلان تورين الحديث عن الحركات المجتمعية من أجل التأكيد على فكرة مساءلة التوجهات العامة للمجتمع فوفق رأيه " الحركات الإجتماعية قد غدت حركات أخلاقية في حين كانت في الماضي دينية و سياسية و إقتصادية".

الحركات الإجتماعية الجديدة الصاعدة في تونس ، رغم إنغراسها في السياق المحلي، فهي كذلك حركات ذات مرجعية أخلاقية وذلك من خلال استدعائها لقيم ذات طابع كوني، و هي قيم لا تتطابق مع مصالح مجموعة

¹ 3 F.Dubet, « Les nouveaux mouvements sociaux », in *Action collective et mouvements sociaux*. (Sous dir. Françoise Chazel). Paris : PUF, 1993, p. 61.

² 7 A.Touraine, *Pourrons-nous vivre ensemble ? Égaux et différents*, Paris: Fayard, 1997. p. 118.

³ ibid

⁴ ibid

إجتماعية بعينها أي ، و كما يشير ألبيرتو مليوتشي، الفاعلون الجدد "لا يبحثون ضرورة على تحقيق مصالح مادية"⁵.

في سياق آخر، يبدو أن خصوم الحركات الاحتجاجية جديدة غير محددين بدقة و غير منتهين و غير قارين على نحو يظهر فيه الخصم " لاشخصي و بعيد و غير معرف أو معرف بشكل سيئ"⁶. هذا الأمر مرتبط بتشتت و لاتجانس وتعدد الصراعات الإجتماعية في العالم بشكل عام . و هو ما يخلق نوع "من التوعك النظري و المنهجي" لدى علماء الإجتماع، و المهتمين بالحركات الإجتماعية عموما. يتطابق هذا القلق على نحو ما مع بداية تهاوي أشكال الإحتجاج المؤسسية التقليدية (النقابات و الأحزاب و المنظمات).

في هذا الصدد برز نقاش في سنوات السبعينيات و الستينيات مفهوم " الحركات الإجتماعية الجديدة" على نحو جعل مانويل كستالز يكتب " ثمة شبح جديد يسكن عالم الرأسمالية الجديدة المتأزم : جمعيات أحياء و لجان متساكنين و منظمات لمستعملي الخدمات العمومية و المراكز الثقافية، و الخدمات الإجتماعية، و جمعيات لأولياء التلاميذ و نقابات المستهلكين كلها باتت تعبيرات الذين يتنازعون، ويتصارعون، و يطورون الوعي في محاولة لتغيير القاعدة المادية، والشكل الإجتماعي للحياة اليومية"⁷.

II. الرهانات الجديدة و الأشكال الإجتماعية للاحتجاج في تونس

1 - الفعل الإحتجاجي و الإنفراس داخل المحلي

الحركات الاحتجاجية في تونس ، و إن كانت تستلهم قيما كونية مستندة إلى مرجعيات معيارية، ومنغرسه محليا و هو ما يناقض فكرة " نهاية المحلي" التي تروج لها العولمة، ذلك أن ما يحدث هو العكس تماما، حيث غدا المحلي رهان للتنازع الإجتماعي في " حقبة العولمة"، و لإستراتيجيات متعددة لإعادة التملك الإقتصادي المتمحور عادة حول مواردها الطبيعية . لكن المحلي ، في مستوى آخر، هو أيضا إطار للروابط الإجتماعية التي من

⁵ Mulcchi Alberto « société en mouvement et nouveaux mouvements sociaux » in *Erudit*, 1978. P.37

⁶ Castells Manuel, *La question urbaine*. Paris. Maspéro.1978.p.75

⁷ Ibid

خلالها تتشكل المقاومات التحتية للفاعلين الاقتصاديين العابرين للجنسيات، و في بعض الأحيان أشكال بديلة للمواطنة و الفعل السياسي. و هو ما يعني أن ثمة أصوات جديدة في الفضاء العام و لكنها منغرسه محليا، إضافة إلى أن تحول " المحلي " إلى إطار و مورد للتعبئة. لكن أيضا كي تحدد رهانات فعلها.

على هذا النحو يتأكد " المحلي " كبعد أساسي لدراسة الحركات الإجتماعية اليوم سواء في تونس أو على مستوى المنطقة العربية. وهو أمر يشكل ، في رأينا، تحدي و ذلك ، كما يشير كل من ميار و دينيس مركلن، " لأن المحلي لا يحيل فقط إلى مجرد سلم ترابي يعارض بين " الوطني " و " المعولم " و من ناحية أخرى لا يمكن أن كذلك مجتثا من بعده المجالي و لا أن يكون منفصلا بشكل كامل عن دلالاته الأولى (مثلما استطاع أن يفعل أرجون أبودوراي). " فمحلية " حركة لا يمكن أن تفهم إلا إذا أخذنا في الاعتبار الطريقة التي يعرفها بها الفاعلون و المؤسسات⁸.

المحلي يعني أساسا مجموعة كبيرة و متنوعة على نحو ما ، حيث يتجسد على مجال يكون واسعا بحسب الوضعية و الحالة. و الذي يعني جملة مباحث و المشكلات التي تتم من أجلها التعبئة. وبالتالي فكل حركة تحدد محليتها الخاصة عبر الانخراط في حوار و في لعبة تنازعية تعرف عبرها الفضاء العام المنخرطة فيه و كذلك السلط، و الفاعلين الذين تستدعيهم، و الذين تعارضهم كذلك.

إنطلاقا من هذه التعريفات و المداخل النظرية تظهر الحركات الإجتماعية في تونس متصاعدة بوتيرة قوية، منذ ثماني سنوات. لكن مداها الأقصى كان ضمن الأربع سنوات الفارطة حيث تجسدت أكثر فأكثر التأثيرات السلبية للخيارات الإقتصادية، على الفئات الأكثر عطوبية و هشاشة . وصل عدد التحركات الاحتجاجية في شهر ديسمبر 2018 إلى حدود 867 تحركا وفق الرصد الأخير للمنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية

⁸ Mayers Jeffrey et Meklen Denis « La localisation des mouvements sociaux » in <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01597568/document..>

مثلت فيها محاولات الانتحار حوالي 6 ٪ .، وهي تحركات متنوعة من حيث المطالب و كذلك من حيث بروز العنصر النسائي كفاعل احتجاجي. و هو ما يعني أن آثار السياسات العمومية المتوخاة سواء في مجال التشغيل، والصحة و البيئة إلخ لها آثار أيضا تتعلق بالنوع الاجتماعي.

من ناحية أخرى، تتسم التحركات الاحتجاجية بديناميكية محلية و مجالية أكبر داخل المدن الصغيرة وشبه المتوسطة (الرقاب، المكناسي ، سيدي عمر بوجلة ، سيدي علي بن عون ، جلمة ..تالة ، ماجل بلعباس.. إلخ إلخ). في حين تنقلص في مراكز الولايات و المناطق الساحلية عموما مقارنة بما كانت عليه سنوات 2011 إلى حدود سنة 2014. يفسر هذا التمرکز للإحتجاج في المناطق الداخلية بعدم الإدماج المجالي ووجود فجوة ترابية fracture territoriale لا تزال مستمرة بين المناطق الداخلية و الساحلية. تعكس الفجوات الترابية عدم توازن تنموي حيث لم تنجح الدولة ، رغم المحاولات الكثيرة، في جعل تلك المناطق تراكم رأس المال الذي تركّز ، بحكم البنية التحتية الأكثر ملاءمة، في العاصمة و المناطق الساحلية. الفجوة المجالية القائمة منذ عقود جعل من تلك المناطق جغرافيات مستمرة للغضب والإحتجاج و الشعور باللامساواة لكن هذا أيضا مجالات لتنامي اقتصاديات التهريب والاستمرار في العيش.



الاحتجاجات خلال سنة 2016 و 2017 و 2018

من ناحية أخرى تفرض الحركات الاحتجاجية في تونس قيم و أشكال فعل جماعي جديدة تبدأ من الإعتصامات الجماعية، و الفردية و إضرابات الجوع، و قطع الطرقات و التظاهر، و محاولات الانتحار الجماعية، وهي أشكال

مندرجة في سياق سياسي متحرك و غير ثابت و بالتمعن في التحركات الاحتجاجية في تونس أشكال الفعل الإحتجاجي يمكن تقسيمها إلى النماذج التالية وذلك وفقا لوسائل و أشكال الفعل الإحتجاجي :

- احتجاجات تتعلق بالعمل و تحسين الأوضاع المهنية. و هي إضرابات عادة ما تكون مرفقة بإعتصامات و إضرابات جوع في مقرات العمل ويشمل هذا خاصة قطاع النسيج الذي يخضع لقانون 72.
- إستثمار الفضاء العام من خلال التظاهر و غلق الطرق و التجمع أمام المقرات الرسمية ومحاولات الإنتحار.
- الإحتجاجات الحضرية في المدن و التي ما تتركز عادة في الأحياء الشعبية.
- الحملات الاحتجاجية ذات الطابع الشبابي و التي غالبا ما تتركز في العاصمة.

أما من ناحية أشكال الفعل الجماعي و سماته فمن الممكن بلورة النماذج التالية:

- احتجاجات عفوية و غير منظمة: عادة ما تتسم بالتلقائية، و كثيرا ما تأتي كردة فعل على تهديد أو حدث أو وضعية ما (احتجاجات العطش مثلا، مقتل أحد المشجعين على يد الشرطة). من الممكن أن تتخذ هذه الإحتجاجات منحى عنيفا و عابرا و غير مستمر في الزمن. لعل من السمات الأخرى لهذه التحركات أنه من الممكن توضيفها من فاعلين آخرين تكون لهم قدرة تنظيمية أقوى و أهداف واضحة.
- الإحتجاجات المنظمة و ذات الأهداف الواضحة : تتسم هذه الحركات بالتنظيم المتماسك ووضوح البرنامج و الأهداف ووجود ناطق رسمي و قيادة واضحة.

2- الحركات الإجتماعية : براديفم جديد للتنمية و بزوغ فكرة المواطن.

إن الصراع الذي يخوضه الفاعلون الاجتماعيون و غير التقليديون منذ 14 جانفي 2011 و الذي يتمحور رهانه الأساسي حول المسألة الإجتماعية

وإشكالية تحقيق التنمية يضع اسس براديجم تنموي جديد يناقش البراديجم الذي كان سائداً في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي، و الذي إتسم بمركزية قوية (مركزية السلطات و التخطيط على مستوى مركزي). يعيش هذا النموذج أزمة حادة. لهذا فالمطالبات بتحقيق التنمية، و التحركات الاحتجاجية المرافقة لها، بقدر ما تنزجها إلى السلطات المركزية لتطالب " بمزيد من الدولة" و ذلك من زاوية الاهتمام أكثر بقضايا جهوية و محلية، فهي تطالب ضمناً بتشريك الفاعلين المحليين في إعادة صياغة البرامج التنموية على مستوى محلي. لكن المحتجون لا يقدمون بشكل صريح أنفسهم كفاعلين في صيرورة التنمية المحلية و الجهوية. لكنهم في الحقيقة هم كذلك من خلال إنغراسهم في المجال المحلي و المجال المعيشي. لا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى "الخاصية التقدمية" لإنغراس التحركات الاحتجاجية المتعلقة بالمسألة التنموية في فضاءها المحلي حيث يمكن من قراءته كشكل مقاومة للخطابات النيوليبرالية التي تروج لمقولة " نهاية المحلي" وهو ما ساعد على " إعادة تسييس المحلي" حيث أن الصراعات الإجتماعية في تونس صارت أكثر فأكثر تدار على مستوى محلي و مساحتها المستقلة مندرجة أكثر فأكثر في سياق جهوي و محلي و هو ما يعني بداية " تهاوي المركزي" لصالح " اللامركزي".

هذا التحول نحو المحلي يحيل في الحقيقة إلى محدودية الديمقراطية التمثيلية التي انخرطت فيها تونس منذ ثورة 14 جانفي 2011 و التي كان من إستتبعاتها التآزم المتواتر لمسار الانتقال الديمقراطي. لعل الإحتجاجات الإجتماعية المتواصلة إنما هي تعبيرة أساسية عن هذا التآزم، حيث تم اختزال التجربة الديمقراطية في بعدها الإجرائي و التمثيلي، و ضلت حتى الآن دون مضمون إجتماعي حقيقي . لهذا فالمعنى الذي يمكن إضافؤه على الحركات الاحتجاجية أنها مساءلة لعدم قدرة الديمقراطية التمثيلية على الإستجابة لمتطلبات إجتماعية ذات طابع تنموي تتعلق بمسائل التشغيل، و الصحة و البيئة و النقل.

من ناحية أخرى يمكن قراءة اندراج التحركات الاحتجاجية في سياق محلي بكونه حوله مؤشر لبداية تبلور صيرورة "حركات مواطنة من تحت"

la) mouvements citoyens par le bas حيث تستند في خطاباتها (rhétorique revendicative) المطالبة على منطق الحقوق (الحق في الماء، الحق في الصحة ، الحق في بيئة سليمة) و يسجل في جلها حضور مكثف للنساء و يعتبر هذا المسار تحول نوعي في مسار " الحركة الاحتجاجية" في تونس منذ 14 جانفي 2011 حيث يفرض اعادة التفكير في إستراتيجيات الديمقراطية التمثيلية و حدودها.

لكن التحول في التحركات الاحتجاجية الذي بات أكثر من أي وقت مضى متمركزا على قضايا محلية يقابله ضعف الفاعلين الحكوميين، على مستوى محلي و جهوي. رغم دسترة اللامركزية في دستور 2014 لكن أن جل القرارات لازالت تتخذ على مستوى مركزي و لهذا نلاحظ أن التفاوض مع المحتجين كثيرا ما يتم من قبل فاعلين مركزيين (مثال : إنتقال رئيس الحكومة وممثلين حكوميين سنة 2017 للتفاوض مع معتصمي الكامور). تتمثل المفارقة هنا في كون أن المطالب تكتسي محلية لكن التفاوض و القرار مركزي و هذا ما يجبر عديد المحتجين إلى الانتقال للاعتصام أمام وزارات ومقرات حكومية للضغط من أجل تحقيق مطالبهم.

III. و تيرة متصاعدة: ما الذي تغير ؟

1- زمنية الإحتجاج : هل أن جانفي هو شهر الإحتجاجات ؟

ليس ثمة زمن محدد للتحركات الاحتجاجية في تونس ؟ يتكرر هذا السؤال بشكل مستمر مع تكرر الإحتجاجات الإجتماعية في شهر جانفي من كل سنة إلى الحد الذي صار هذا الشهر في المخيلة الجماعية صنوا للتحركات الإجتماعية و المواجهات مع السلطات. كل الإحتجاجات التاريخية التي عرفتها تونس منذ السبعينيات كانت خلال هذا الشهر (الخميس الأسود جانفي 1978، أحداث الخبز في جانفي 1984 و ثورة 14 جانفي 2011.. إلخ).

في الحقيقة لا توجد في الحقل الأكاديمي التونسي إشتغالات سوسيولوجية، و أنثربولوجية معمقة حول زمنية الصراعات و الفعل الإجتماعي الجماعي. بل ما يوجد هو تخمينات و فرضيات أولية. لكن ما يهم في هذا الخصوص ليس الزمن والتوقيت في ذاته. ما يهم هو النسقية،

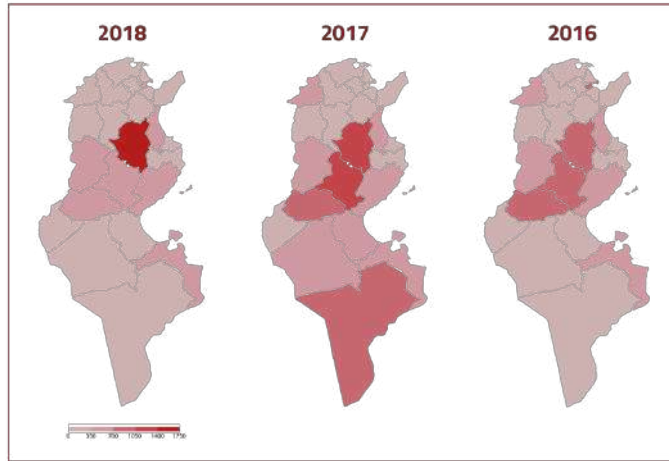
والديناميكية الزمنية للحركات الاحتجاجية التي تتسم في الغالب بأنظمة زمنية متنوعة، و مختلفة في الآن ذاته، و هي أنظمة مرتبطة بالسياق السياسي و الإجتماعي العام، فتصاعد الحركات الاحتجاجية في تونس خلال شهر جانفي من كل سنة و بشكل خاص سنوات 2016 و 2017 و 2018 إنما يمكن فهمه في علاقة بإستتبعات الخيارات المباشرة للسياسة الإقتصادية- المالية التي يقع بلورتها كل نهاية سنة، و التي عادة ما تشي بكون الفئات الأضعف ستعاني مزيد من الصعوبات.

تظهر الإحتجاجات في شهر جانفي متشخصة في الغالب و لا رابط ممأسس بينها لكنها تلتقي في نقطة أساسية و هي المسألة الإجتماعية. سنحاول في هذا الصدد أن نقوم بمقارنة بين النسق الزمني للاحتجاج ، إعتقادا على تقارير رصد الإحتجاجات لسنة 2018 و ربطها بالسياقات المجالية التي تتبلور ضمنها " الحركة الاحتجاجية" في مجملها و محاولة اقامة علاقة بين النسق و الزمنية بفاعلية التأثير، و الفعل للفعل الإحتجاجي على مجمل السياسات العمومية، و المتعلقة أساسا بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية.

بلغ عدد الإحتجاجات في جانفي 2018 حوالي 1490 تحرك احتجاجي فردي وجماعي في كامل ولايات الجمهورية، حيث بلغ عدد محاولات الإنتحار حوالي 72 حالة و الإحتجاجات الفردية 16 حركة احتجاج فردي و 1402 احتجاج جماعي، في حين ينخفض منسوب الإحتجاجات إلى أكثر من النصف خلال شهر جوان من نفس السنة و المقدّر بحوالي 559 حركة احتجاج، ليتصاعد في شهر نوفمبر ليصل إلى 746 احتجاج و تشكل الإحتجاجات الجماعية حوالي 94 بالمئة من مجموع الإحتجاجات مقابل 06 بالمئة للاحتجاج الفردي، و هو ما يؤكد أن السمة الغالبة للاحتجاج في تونس هي سمة جماعية. و قد بلغ الحجم الجملي للاحتجاجات الإجتماعية سنة 2018 حوالي 9356 حيث سجل انخفاض طفيفا مقارنة بسنة 2017 حيث وصل العدد الجملي للتحركات الاحتجاجية حوالي 10452 في حين أن وصل العدد الجملي سنة 2016 إلى حوالي 8713 احتجاج. لكن بالمجمل فقد حافظت الإحتجاجات في الثلاث السنوات الأخيرة على نسق مرتفع في كل القطاعات الإجتماعية و التربوية

و الصحية و البيئية. يبقى السبب الرئيسي لكل هذه الإحتجاجات هو الآثار السلبية المتوقعة المتبناة من قبل الحكومة و المتمثلة في دعم سياسة التقشف و الاكتفاء بإدارة الأزمة الإجتماعية عبر سياسات إسعافية لا غير.

الولاية	الحجم
بنزرت	235
تونس	749
أريانة	118
منوبة	155
بن عروس	123
زغوان	94
نابل	303
جندوبة	359
باجة	151
الكاف	177
سليانة	166
سوسة	444
المجموع	9356



خارطة لمجموع الإحتجاجات سنة 2016 و 2017 و 2018

في هذا الصدد يظهر الفعل الإحتجاجي كإطار امثل لتشكل الروابط التضامنية الجديدة بين المحتجين في ضل بداية تآكل الروابط التقليدية الحزبية و النقابية بشكل خاص. يمكن تفسير طبيعة هذا التواتر الزمني للاحتجاجي، و الذي يأخذ شكل تصاعد و نزول في منتصف السنة و بداية

تصاعد في آخر السنة بعدة عوامل أساسية هو أن التحركات الاحتجاجية في تونس لا تتسم بالاستمرارية في الزمن، بل بالتقطع الزمني على نحو يجعلها مرنة و ذلك من حيث سهولة توجيهها من قبل السلطة السياسية عبر آليات الإنهاك و التجاهل الإعلامي و الإنهاك في الزمن، والقمع الأمني، و التلاعب الإعلامي .

من ناحية أخرى فضعف الجانب التنظيمي يمثل أيضا أحد العوامل المفسرة للتواتر الزمني المتقطع للتحركات الاحتجاجية في تونس. فضعف التنظيم من حيث القدرة التفاوضية، و الضغط، و غياب الأهداف الواضحة يجعل من التحركات الاحتجاجية في تونس أقرب إلى " هبات جماعية" و " موجات إحتجاجية" غير ثابتة و غير مستمرة في الزمن، و متسمة بالتقطعات على نحو يجعلها لا تؤثر بشكل قوي على السياسات. نلاحظ مثلا على سبيل المثال أنه الإحتجاجات كانت قد وصلت إلى قد وصلت إلى حدود 1459 احتجاج سنة 2016 لتتخفض إلى حدود 890 احتجاج في جانفي 2017 لكن النسق سيرتفع أكثر بالنسبة لنفس السنة في شهر مارس ليصل إلى حدود 1025 احتجاج مقابل 468 احتجاج في مارس 2016 ليرتفع أكثر إلى حدود 1441 احتجاج في شهر أفريل 2017 مقابل 912 من نفس الشهر سنة 2016 ليحافظ على نفس الوتيرة في شهر مارس من سنة 2018 حيث وصل مجموع الإحتجاجات إلى حدود 850 حركة إحتجاج. على هذا الأساس، نلاحظ أنه لا توجد وتيرة واحدة للتحركات الاحتجاجية بل و تيرات متعددة وفي أشهر مختلفة. لا ترتبط كثافة الإحتجاجات فقط بشهر جانفي بل هي تتكثف أساسا في الثلاثية الأولى من كل سنة و لكنها تنخفض نسبيا في شهر جوان حيث وصل مجموع الإحتجاجات خلال شهر جوان سنة 2016 حوالي 319 احتجاج مقابل 552 احتجاج سنة 2017 في ذات الشهر لتصل إلى حدود 500 إحتجاج في جوان 2018.

الشهر	2016	2017	2018
جانفي	1459	890	1402
فيفري	556	830	911
مارس	468	1025	781
أفريل	912	1441	1354
ماي	473	1462	678
جوان	319	552	499
المجموع	4187	6200	5625

جدول الاحتجاجات السداسية الأولى من سنة 2016 و2017 و2018

تستعيد الاحتجاجات الإجتماعية وتيرتها في بداية شهر سبتمبر، حيث وصل مجموع الاحتجاجات خلال شهر سبتمبر 2016 حوالي 674 احتجاج لتتخفض نسبيا إلى 370 احتجاج سنة 2017 لترتفع أكثر خلال سبتمبر 2018 حيث بلغ عدد الاحتجاجات الإجتماعية المرصودة خلال شهر سبتمبر 2018 حوالي 591 تحركا احتجاجيا و قد احتلت ولاية القيروان الترتيب الأول ضمن ولايات الجمهورية من ناحية التحركات الاحتجاجية و المطلبية الإجتماعية حيث عاشت لوحدها في سبتمبر 2018 على وقع 125 تحركاً .

الشهر	2016	2017	2018
جويلية	504	590	651
أوت	486	266	571
سبتمبر	674	370	547
أكتوبر	855	1173	432
نوفمبر	1095	958	700
ديسمبر	798	779	832
المجموع	4412	4136	3733

جدول الاحتجاجات السداسية الثانية من سنة 2016 و2017 و2018

بناء على ما سبق نلاحظ أن إرتفاع وتيرة التحركات الاحتجاجية في الثلاث سنوات الأخيرة على مستوى جهوي و محلي لم يقابله بعد تقاطع وتشبيك بين المحتجين على المستوى الوطني. هذا الأمر يجعل الحركات الإجتماعية متشظية و غير قادرة على خلق مساحة مشتركة لتمفصل الصراعات بينها un espace de convergence des luttes. غياب هذه المساحة هو ما يعوق دون تبلور أفق سياسي لجل التحركات الاحتجاجية و يسهل قمعها. قمع

تجسده غالبا المحاكمات المتكررة للناشطين الاجتماعيين و قيادات الحركات الإجتماعية.

لكن بالقابل نجد أن جزء من الحركات الاحتجاجية ، عن طريق قدرة تنظيمية جيدة ، قد نجحت في فرض تصوراتها و مطالبها عبر تعبئة جيدة و خلق مناصرة لمطالبها من قبل فاعلين آخرين على غرار الإتحاد العام التونسي للشغل. يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى حركة عمال الحضائر و اعتصام الكامور و حركة المفروزين أمنيا و اعتصام قرقنة . بالمقابل لم تؤثر هذه الحركات بشكل مباشر على السياسات العامة المتوخاة في مجال التشغيل و إدارة الثروات الطبيعية، لكنها استطاعت أن تخرج من دائرة " الإخفاء الإجتماعي " و تخلق لها " فضاءها المستقل " عبر دعم تواتر حضورها في الفضاء العام من خلال تدعيم قدرتها التواصلية و التعبئة و ضمان مناصرة فاعلين تقليديين على مثل الإتحاد العام التونسي للشغل و بعض الناشطين السياسيين و المدنيين.

	أولياء، متساكنون، عمال الحضائر، أصحاب الشهادات العليا، معطلين عن العمل
	عمال، موظفون، أطباء واطارات شبه طبية، نشطاء حقوقيون
	سائقي سيارات الاجرة، أمنيين، فلاحون
	صحفيون، أهالي شهداء، بحارة

الفاعلون في الاحتجاجات

من ناحية أخرى، تتسم غالبية التحركات الاحتجاجية المرصودة بالتقطع وعدم الاستمرارية. ما يفسر هذا التقطع هو أن غالبية الإحتجاجات الحاصلة بشكل عفوي و تلقائي لا تمتلك صيرورة تتشكل شيئا فشيئا، وهذا ما أسمىناه بالاستمرارية في الزمن.

تحتاج التحركات الاحتجاجية لكي تنبثق هو وجود مناخ سياسي و إجتماعي واقتصادي متوتر (أزمة الانتقال الديمقراطي ، قانون المالية..تواتر القمع البوليسي.. إلخ إلخ). و لكنها تزدهر أيضا في ضل ضعف المؤسسات الوسيطة المتمثلة خاصة في النقابات، و الأحزاب، و الجمعيات. ذلك أنه حينما تضعف هذه الوسائط و تتخلى عن لعب دورها فإن ذلك يدفع إلى تنامي الإحتجاج اللاشكلي. و هو ما نلاحظه من خلال التوزع الجغرافي للحركات الاحتجاجية. ذلك أن الإحتجاج غير المنظم يقوى في المناطق التي تكون فيها الوسائط المنظمة غير موجودة وضعيفة أو غير قادرة على التفاوض، و هذا ما يجعل تلك الحركات غير مسنودة في الآن ذاته من قبل الفاعلين التقليديين و حركة مناصرتها على مستوى محلي ضعيفة .

بالمقابل نلاحظ أن الإحتجاج غير المنظم يقل في المناطق التي تكون فيها المؤسسات الوسيطة أقوى و أكثر تنظما مثل العاصمة، و المناطق الساحلية (حيث نجد حضور قوي للإتحادات الجهوية و المحلية للشغل والجمعيات). ما يمكن استنتاجه في هذا الصدد أن النسق الزمني للاحتجاج مرتبط أساسا بعوامل خارجة عن الحقل الإحتجاجي مثل توتر المناخ السياسي وفاعلية المؤسسات الوسيطة، و درجة و كيفية إدارة الفاعلين الحكوميين لمطالب المحتجين . لا يمكن على هذا الأساس الجزم بأنه يوجد توقيت محدد للإحتجاج. فلكل قطاع له زمنيته الخاصة وفق ما تحدده أجندات الفاعلين أنفسهم و المعطيات الخارجية المؤثرة حيث يلعب المناخ السياسي و الإجتماعي العام تأثيرا مباشرا على نسق الإحتجاجات.

★★★★	نداءات عبر وسائل الاعلام، الشبكات الاجتماعية، غلق طرق، حرق عجلات مطاطية
★★★★	الاعتصامات، مواجهات مع الامن، مقاطعة امتحانات
★★★	التهديد بالاستقالة، اضرابات جوع، اقتحام مؤسسات ادارية غلق مقرات عمل، وقفات احتجاجية، اضرابات، التهديد بالانتحار
★	عرائض احتجاجية، اعتداء على مراكز امنية، منع حركة مرور القطارات

آليات الاحتجاج

يرتبط الأمر كذلك بالعلاقة مع المؤسسات الرسمية ذلك أنه كلما انخفض منسوب الثقة في الفاعلين السياسيين، والحكوميين، و عدم استجابتهم بالفاعلية الكافية إزاء الإشكاليات المطروحة كلما إرتفع منسوب الإحتجاجات على نحو تتشكل فيه ما يمكن تسميته "بمنطقة لايقين" Zone d'incertitude، حيث تسود عدم الثقة بين جميع الأطراف، و يغيب الحوار و التواصل . الأمر الذي كثيرا ما يساعد على خلق مناخات إحتجاجية عنيفة، حيث يحتل العنف السياسي و الإداري المراتب الأولى في حجم أشكال العنف المرصودة مثلما ما يبين ذلك تقرير المرصد الإجتماعي لسنة 2018.

2- أمكنة و فضاءات الحركات الاحتجاجية : الفضاءات العامة والفضاءات المضادة

أ- السياسة بطريقة أخرى

يبدو أن المستجد في مظاهر التعبئة التي تقوم بها الحركات الاحتجاجية من خلال احتلال الفضاء العام هو كونها تقطع مع اشكال الإحتجاج السياسية القديم التي عادة ما تكتفي بفضاءات عامة تقليدية و مهيمنة (بطحاء محمد علي، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة باردو، ساحات المقرات الجهوية لإتحاد الشغل) وذلك عبر آلية التظاهر كآلية مركزية ووحيدة للإحتجاج في حين تذهب الحركات الاحتجاجية نحو ما يمكن تسميته " باللامركزية الاحتجاجية" (la décentralisation protestataire). لكن مع ذلك لا يمكن اعتبار هذه الحركات مجرد حركات تلقائية - تلقائية بالمعنى الساذج- أي أنها حركات لا تمتلك تنظيمها الخاص بها و دون أي إعداد، و لا تتميز فقط بخاصيتها التنظيمية الأفقية، و إستخدامها المفرط لوسائل التواصل الإجتماعي. لكنها تتميز تحديدا بقدرتها على احتلال فضاءات عمومية متعددة بالمعنى الحضري : الطرق، الساحات العامة ، المقرات الرسمية ، فضاءات العمل ، المستشفيات ، مراكز المعتمديات و الولايات.

يشكل إمتلاك هذه الفضاءات من قبل الحركات الاحتجاجية (ذات المطالب الإجتماعية خاصة) طريقة للحضور عموميا و الخروج من حالة اللامرئية التي تفرض غالبا من قبل وسائل الإعلام الرسمية و لكن ايضا للوجود مع آخرين لهم نفس القضية، مما يساعد على بناء روابط إجتماعية

جديدة في ضل تآكل الروابط القديمة. ما يهمنا في هذا الصدد ليست التظاهرات المشهدة للحركات الاحتجاجية أو الدعائم الرقمية التي تعطي أهمية لهذه الإحتجاجات.

يتعلق الأمر هنا تحديدا بتمظهر عمومي جديد للفعل الإحتجاجي لا يمكن اختزاله، مثلما أشرنا ، إلى البعد المشهدي و الممسرح، ذلك أن الحضور الفيزيائي للحركات الاحتجاجية من خلال إمتلاك أمكنة عمومية، و لو بشكل مؤقت، و خوض تجربة فعل جماعي بشكل مشترك و القدرة على الفعل على نحو مستقل يمكن أن يساعد ، على المستوى الإجتماعي، على تشكل فضاء عمومي مستقل للحركات الاحتجاجية و الإجتماعية في تونس على يمكن إعتباره بمثابة " الفضاء العمومي المضاد" وهو فضاء عمومي مخصص و مذوتن " إنه فضاؤنا لا يمكن التخلي عنه دون تحقيق مطالبنا" حيث تغدو أمكنة الإحتجاج التي يمتلكها الفاعلون جزءا من هويتهم. فالوجود في مكان ما و إحتلاله (ساحة، مستشفى، طريق ، مقر ولاية ، مقر معتمدية ..) هو تثبيت فيزيائي للهوية الاحتجاجية و مطالبة للإعتراف مقابل الفضاء العمومي المهيمن الذي تتمركز فيه الفاعلون المنظمون و" المنضبطون لقواعد اللعبة الاحتجاجية". على هذا النحو تغدو قدرة الحركات الاحتجاجية في تونس على إنتاج فضاءها العمومي الخاص المضاد ضد آليات التجريم والإستبعاد المعتمدة من قبل السلطة مدخلا "لممارسة السياسة من تحت". و هو ما يتيح من ناحية فضاء مستقل للمقاومة لهذه الحركات و يعزز كذلك قدرتها التفاوضية.

☆☆☆	طرق
☆☆☆	مقرات ادارية، مؤسسات تربية، ساحات عامة، فضاءات عمل، مستشفى
☆☆	مقرات معتمديات، مقرات ولايات، مصالح بلدية
☆	مقرات قضائية، مقرات وزارات، منظمات وطنية

فضاءات الاحتجاج

ثمة إذا إمكانات تتيحها الحركات الاحتجاجية في تونس لبروز فضاء عمومي مضاد و هو فضاء يقع التضيق عليه بطرق و آليات متعددة لصالح الفضاء العمومي المهيمن الذي لا تعطى في الكلمة للمهيمن عليهم ومن هم دون حقوق أو ما نسميهم عادة " بالمهمشين". لعل هذا التضيق هو تهديد للفكرة الديمقراطية ذاتها في تونس التي من المفترض أن تتسع أكثر لتشمل المستبعدين من الفضاء العمومي الرسمي. بالتالي فالدفاع عن الحق في الإحتجاج يجب أن لا يقتصر فقط على مبدأ الدفاع عن الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية، بل يجب أن يأخذ في الإعتبار أيضا مبدأ أساسي هو مبدأ حق الوجود في الفضاء العمومي و خلق فضاء عمومي مضاد، ذلك أن التهديد الأساسي للحركات الاحتجاجية إنما مدخله هو العمل على إستبعادها من الفضاء العمومي.

ب- جغرافيات الإحتجاج و الغضب: إعادة إنتاج الفجوة المجالية بين المناطق

تكشف الأرقام المضمنة في التقارير الشهرية التي ينجزها المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية أن الحركات الاحتجاجية تنتشر في كل مناطق الجمهورية تقريبا، سواءا كانت هذه الإحتجاجات تتم على نطاق فردي أو جماعي، منظم أو عشوائي. لكنها تتركز أكثر في مناطق بعينها و تحديدا مناطق الوسط الغربي (ولايات سيدي بوزيد و القيروان والقصرين و قفصة) حيث وصل مجموع الإحتجاجات الفردية، و الجماعية، ومحاولات الانتحار، المرصودة من قبل المرصد الإجتماعي للمنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية في جانفي 2018 إلى حوالي 123 احتجاج في ولاية القيروان و 116 في ولاية القصرين ليأخذ مداه الأقصى في كل من ولاية سيدي بوزيد ب157 احتجاج وولاية قفصة ب 170 احتجاج، في حين ينخفض في المناطق الساحلية و المدن الكبرى حيث يصل مجموع الإحتجاجات المرصودة في نفس الشهر ، أي شهر جانفي 2018 ، إلى 45 احتجاج في ولاية المهدية و 16 احتجاج في ولاية المنستير و لكنه يرتفع نسبيا بحكم الحجم الديمغرافي في المدن الكبرى إذ نجد 89 احتجاج في ولاية صفاقس و 76 احتجاج في ولاية صفاقس، كما ينخفض أكثر في

ولايات الجنوب الشرقي و الغربي حيث يصل المجموع إلى حوالي 17 احتجاج في ولاية تطاوين و 54 في ولاية مدينين و 17 احتجاج في ولاية قبلي في حين تكون في بقية الولايات بوتيرات مختلفة، لكنها تحافظ على تمركزها في المناطق التقليدية (الوسط الغربي عموما) و ذلك لأسباب متعددة تاريخية و سياسية و بالرجوع إلى سنوات 2016 و 2017 نجد أن جغرافية الإحتجاج هي ذاتها حيث بلغ نسبة الإحتجاجات في ولاية قفصة و القيروان سنتي 2016 و 2017 خلال شهر مارس 10 بالمئة من مجموع الإحتجاجات وتصل إلى 18 بالمئة في ولاية تطاوين في حين تصل إلى 2 بالمئة في ولاية المنستير سنة 2017.

هذا التمرکز وفق مناطق بعينها يؤكد أن الفجوة الترابية fracture territoriale في تونس مازلت قائمة بل وقع تعميقها في السنوات الأخيرة على المستوى الكلي و الجزئي. كما أن عدم تفعيل مبدأ اللامركزية الجهوية قد عمق أكثر فأكثر هذه التفاوتات. يشير في هذا الصدد عمر بلهادي " إلى فكرة " غياب الجهة " حيث يعتبر أن " النظام السياسي لتونس المستقلة قد إتسم بمركزية و تراتبية شديدة حيث الحضور القوي للسلطة المركزية من خلال مراكز الربط (الولايات) التي تمثل مراكز الولايات و التي لم تتوقف عن التزايد منذ الإستقلال حتى اليوم لتصل من 13 سنة 1956 إلى 24 " يلاحظ بلهادي أن التقسيم الإداري المتبع لم يكن بغرض تنموي و إقتصادي و إنما بغرض سياسي تمثل أساسا في القضاء على القبلية من جهة و تحكم الدولة الأمني في المجال من ناحية ثانية، و بالتالي فإهمال الجانب التنموي ، رغم محاولات فترة الستينيات، قد خلق فجوة مجالية بين المناطق يتجسد تحديدا في التركز الديمغرافي و الحضري غير المتوازن. حيث تغطي العاصمة على بقية المناطق في كل شيء و من ثمة ففهم تمرکز الحركات الاحتجاجية في المناطق الداخلية يجب أن يأخذ في الإعتبار ضعف السلطات الجهوية و المحلية وهامشيتها في رسم السياسات العمومية، فالقرار التنموي في ظاهره هو قرار جهوي و لكن في سيرورته هو مركزي بامتياز. الأمر الذي يختزل دور السلطات الجهوية والمحلية إلى مجرد وسيط بين الجهة و السلطات المركزية دون أن يكون لها .

لعل البعد الآخر المشار إليه هو أن التفاوتات المجالية التي تشكل دعامة رمزية للإحتجاج هي أساسا تفاوتات في مستوى المؤشرات التنموية المتعلقة بالبنية التحتية و الصحة، و التعليم، و البيئة. و مجالات التفاوت هذه هي المحرك للحركات الاحتجاجية المطالبة بعدالة تنموية أكبر. فوفق تقرير بعنوان " اللاتوازنات الجهوية و اللامساواة الإجتماعية في تونس : المباحث و النشاطات ذات الأولوية" الصادر عن منظمة فريدريش إيبيرت سنة 2018 لم يستطع صانعوا القرار في تونس تجاوز آليات النموذج التنموي الذي يعود إلى سنوات ما قبل 14 جانفي. و هو ما يؤخر القيام بشكل فعلي بإصلاحات جذرية و إعادة التوازن بين الجهات على قاعدة العدالة الإجتماعية والمساواة.

ففي مستوى البنية التحتية و التجهيزات الأساسية يشير التقرير إلى أن المؤشرات في مستوى البنية التحتية بين الجهات تشير إلى عدم توازن كبير حيث نلاحظ أن هذا المؤشر يصل إلى 0.3 في ولاية مدينين مثلا في حين أنه في تونس العاصمة 58 و يتمظهر هذا الفارق في المؤشرات على مستوى مجسد في عديد القطاعات، فالنسبة للتغطية بالشبكة الكهربائية (التي تبدو معممة نسبيا) نلاحظ أنها تصل إلى 99.3 بالنسبة لولاية القصيرين وإلى حدود 100 بالمئة بالنسبة لولايات تونس العاصمة، و بنزرت و أريانة. في حين أن التغطية بالماء الصالح للشرب تصل إلى 50 بالمئة بالنسبة إلى ولاية سيدي بوزيد في حين تصل إلى حدود مئة بالمئة بالنسبة لولاية المنستير و 70 بالمئة بالنسبة لولاية القيروان أما بالنسبة للتغطية بشبكات التطهير فهي 30 بالمئة لولاية القصيرين و 20 بالمئة في ولاية سيدي بوزيد في حين تصل إلى حدود 92 بالمئة في ولايات تونس وبن عروس. أما بالنسبة للقطاع الصحي فالفجوة يبدو أنها متسعة و يشكل هذا القطاع، وفق الرصد الذي يقوم بها المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية ، من أهم القطاعات المنتجة للإحتجاج سواءا المتعلقة بظروف العمل السيئة. فإذا ما تأملنا المؤشرات التي يقدمها البنك الإفريقي للتنمية حول الاعدالة في القطاع الصحي في تونس سنجد أن التفاوتات كبيرة بين الجهات في هذا النطاق فالنسبة لمعدل أمل الحياة نجد أن المعدل الوطني للحياة المقدر ب 74.5 سنة 2009 لا يتجاوز 70 سنة

في كل من ولايات القصيرين و تطاوين، و كذلك موت الأطفال بشكل مبكر حيث لم يقع التقليل فيه بشكل عادل بين المناطق، ذلك أن المعدل الوطني لنسب وفيات الأطفال عند الولادة هو 17.8 بالمئة في حين يصل في ولايات الجنوب إلى 21 بالمئة أما في الوسط الغربي فيصل إلى 23.6 بالمئة أما بالنسبة للولادات في المنزل و بطرق بدائية، فتصل إلى 40 بالمئة في كل من ولايات زغوان و القصيرين في حين تصل إلى 0.2 في ولايتي تونس و بنزرت. أما بخصوص نسب الفقر فنجد أنها تقدر بحسب المعهد الوطني للإحصاء إلى حوالي 33 بالمئة في ولايات الوسط الغربي و 5 بالمئة في تونس الكبرى.

3- قطاعات الإحتجاج : الإحتجاج على قاعدة الحقوق

بحسب الرصد الذي قام به المرصد الإجتماعي للمنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية، و الإجتماعية، يشمل الإحتجاج تقريبا كل القطاعات، و إن بدرجات متفاوتة و بتوزيع مختلف بين الجهات و قد شمل الإحتجاجات القطاع الإقتصادي، و الإجتماعي، و السياسي، و التربوي، و البيئي، و الإداري والصحي و الأمني و الرياضي. لكن يظهر أن الإحتجاج يتمركز اساسا في أربع قطاعات أساسية من الممكن أن نعتبرها منتجة للإحتجاجات، و هي اساسا القطاع الإجتماعي، و البيئي، و التربوي والصحي، مقابل تراجع ملحوظ للإحتجاج المتعلق بالقطاع الديني مقارنة بما كان عليه سنوات 2011 و 2012 و 2013 و 2014. ما يمكن تفسير هذا التراجع " بعودة المسألة الإجتماعية" بعد أن ساد منطق الاستقطاب الإيديولوجي بين القوى العلمانية و الإسلامية.

القطاع	2016	2017	2018
سياسي	713	1032	632
اداري	1575	2578	2573
ديني	37	42	52
أمني	982	1261	820
رياضي	195	342	382
البنية التحتية -	-	-	405

الاستقطاب الإيديولوجي كآلية للصراع السياسي في تونس سيعرف " تراجع نسبيا" بعد " تجربة التوافق" بعد إنتخابات 2014 على إثر تجربة التوافق بين حركة نداء تونس، و حركة النهضة، و هو توافق لم يكن على قاعدة برنامج إقتصادي بل على أساسا توازنات انتخابية لهذا لم يفضي بالنهاية إلى تغيير إيجابي فيما يتعلق بالمسألة الإجتماعية بل إن ما أمعنت فيه الحكومات المنبثقة عن تجربة التوافق نفسها هو الذهاب بعيد في تطبيق الخيارات النيوليبرالية المفروضة من المؤسسات الدولية المانحة على غرار صندوق النقد الدولي، و التي كان من إستتبعاتها وقف الإنتدبات في الوظيفة العمومية، وتعويم الدينار، و تخفيض الموازنات العامة المتعلقة بالصحة، و التعليم و دعم التشغيل الهش وفق المقتضيات الجديدة الحافة بعالم العمل، و التي تدعم المرونة وتضرب أنظمة الحماية الإجتماعية والقانونية. مقابل هذا فشلت بالمقابل في التقليل من حجم التهريب و منسوب الفساد. لقد كان للخيارات الإقتصادية، و الإجتماعية المتبناة و المدعومة من قبل الحكومة الحالية آثار سلبية وسيئة على الطبقة المتوسطة، التي شكلت أحد عناوين تجربة التحديث و التماسك الإجتماعي في تونس. لكن آثار الخيار النيوليبرالي تبدو جلية أكثر على الفئات الأكثر عطوبة و هشاشة. تجد تلك الفئات نفسها مجبرة أكثر من أي وقت مضى مجبرة على الانخراط أكثر فأكثر في اقتصاديات غير النظامية واقتصاديات الاستمرار في العيش.

4- القطاع الإجتماعي : حلول ترقية للمسألة الإجتماعية

القطاع	2016	2017	2018
اقتصادي	1013	1313	1131
اجتماعي	1382	1760	1432
المجموع	2395	3073	2563

يحتل القطاع الإجتماعي المرتبة الأولى فيم يتعلق بنسبة الإحتجاجات حيث وصل في جانفي 2018 إلى حدود 270 احتجاج أي بنسبة 19 بالمئة من مجموع الإحتجاجات، في حين بلغ خلال شهر جوان من نفس السنة إلى حوالي 112

احتجاج ليتراجع نسبيا خلال شهر أكتوبر من نفس السنة إلى 75 احتجاج وبالعودة إلى سنة 2016 نجد أن مجموع الإحتجاجات في القطاع الإجتماعي قد وصل إلى حدود 1382 إحتجاج ليرتفع سنة 2017 إلى 1760 إحتجاج وتمحورت الإحتجاجات أساسا بمطالبات متعلقة بالتشغيل و انقطاع النور الكهربائي و إنقطاع المياه و تسوية الوضعيات المهنية إلخ..

يمكن تفسير تصاعد الإحتجاجات في القطاع الإجتماعي المرتبط أساسا بغياب حلول حقيقية لمسالة التشغيل و تحقيق التنمية في المناطق المحرومة مقابل تصاعد الإجراءات التقشفية التي إتخذتها الحكومة خلال الأربع السنوات الأخيرة تبعا لتوصيات المانحين الدوليين (صندوق النقد الدولي أساسا)، حيث خفضت بشكل ملحوظ الدعم عن المواد الأساسية و جمدت الانتدابات في الوظيفة العمومية وخفضت المصاريف العمومية المتعلقة بالقطاعات الإجتماعية مثل قطاع الصحة العمومية لتفسح المجال أكثر لتمدد القطاع الصحي الخاص . أثرت السياسة التي إتبعتها الحكومة بشكل خاص على الفئات الأكثر هشاشة و أجبرت الكثير من الفئات على الإعتماد أكثر فأكثر على الاقتصاد غير النظامي.

أما من الناحية المجالية فقد أصبحت مناطق بأكملها متروكة لحسابها على غرار المناطق و القرى الحدودية، إذ كثيرا ما تحدث احتجاجات إجتماعية داخل تلك المناطق يتم خلالها قطع الطرق والتهديد بمغادرة التراب التونسي نحو الجزائر احتجاجا على الأوضاع المتردية، و كثيرا ما تتفاعل السلطات المحلية مع التحركات ذات الطبيعة الإجتماعية إما بالقمع الأمني أو بالتجاهل أو عبر ما يسميه الباحث حمزة المؤدب "بالحكم عبر الانتظار" من خلال الاستثمار السياسي في الزمن.

تعتمد هذه الآلية هذا التحكم عبر سياسة الوعود، حتى و إن كانت موثقة في محاضر جلسات، كما تتم معالجة الإجتماعية وفق سياسة الحلول الترقيعية دون العمل على تغيير السياسات المنتجة للبطالة، و الفقر و هي ذات المطب الذي تتوخاه الحركات الاحتجاجية حيث تسقط في النزعة المطالبية ، خاصة فيم يتعلق بالتشغيل و التنمية، دون أن تتجه أكثر لنقد السياسات و ذلك بالعمل أكثر على تسييس مطالبها و بلورتها في إطار

رؤية و برنامج واضحين و هذا ما يجعلها تتسم بعدم الاستمرارية ودون تأثير يذكر أحيانا على السياسة العامة.

5- القطاع البيئي : الحق و العدالة البيئية

القطاع	2016	2017	2018
بيئي	426	305	371

يشكل قطاع البيئة من أهم القطاعات التي أصبحت تشكل موضوعا للمطالبات و التحركات الاحتجاجية سواءا تلك المطالبة بتحسين الوضع البيئي عبر التصدي للمشاريع الملوثة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل الماء إضافة إلى المطالبات المرتبطة بالحق في الماء و التي تعرف "باحتجاجات العطش" و قد بلغ عدد الإحتجاجات المتعلقة بالمسألة البيئية في جانفي 2018 إلى حوالي 47 إحتجاج و 45 إحتجاج في جوان 2018 و 39 إحتجاج خلال شهر أكتوبر 2018 و قد كان حجم الإحتجاجات في القطاع البيئي سنة 2016 حوالي 426 إحتجاج لينخفض قليلا سنة 2017 ليسجل حوالي 305 إحتجاج و عرف القطاع البيئي حركات أخذت طابع الحملات المواطنة على غرار " حملة يزي" المطالبة بإغلاق مجمع السياب و كذلك الأمر في مدينة قابس حيث إنخرط عديد الناشطون في حملة " سكر المصب" من أجل منع سكب الفوسفوجين في البحر.

تبدو الإحتجاجات البيئية كمسألة جديدة في الفضاء الإحتجاجي و هي مثال قوي على التجذر المحلي للفعل الإحتجاجي. لكن هي أقرب " لحركات المتساكنين" بمعنى أنها هيكلتها غير متماسكة، إلا أن ما يهم هو أنها تنطلق من قيم مواطنة تتعلق بالحق في بيئة سليمة، و عادلة، و تشمل التحركات الاحتجاجية البيئية عدة مجالات، تتعلق تحديدا بالتلوث (المطالبات المتكررة بإغلاق المجمع الكيميائي التونسي بصفاقس وقابس و معمل الآجر بالقلعة الصغرى) كما تشكل المسألة المائية أحد الإشكاليات البيئية الرئيسية، سواءا من حيث شح الموارد المائية أو تعرضها للتلوث، حيث لا تكتفي المجموعات الاحتجاجية بالمطالبة بالنفاذ إلى الماء

كثيرة طبيعية و حق طبيعي . لكن تتجه أكثر للمطالبة بعدم إستنزاف المائدة المائية على حساب المجتمع المحلي، و ذلك على غرار ما حدث في مدينة جلمة من ولاية سيدي بوزيد حين قررت السلطات حفر بئر جديدة في منطقة السوايية الأمر الذي أثار حفيضة الأهالي حينها الذين إعتبروا أن إستنزاف المائدة المائية للمنطقة يتم على حساب القطاع الفلاحي في المنطقة و قد جوبهت تلك الإحتجاجات حينها بعنف من قبل السلطات الجهوية.

6- القطاع التربوي

القطاع	2016	2017	2018
تربوي	1895	1102	926

يعتبر القطاع التربوي من أكثر القطاعات التي تعرف احتجاجات متتالية وعلى مدار السنة (باستثناء العطلة الصيفية) حيث بلغ عدد الإحتجاج خلال شهر جانفي 2018 حوالي 128 احتجاج في شهر نوفمبر 2018 إلا أنه كان منخفضا في شهر جانفي حيث وصل عدد الإحتجاجات خلال شهر جانفي 2018 إلى حدود 56 احتجاج، و هو ذات الأمر في شهر جوان 2018 لتبلغ حدود 18 احتجاج. أما سنة 2016 فقد بلغ مجموع الإحتجاجات حوالي 1895 سنة 2016 و 1102 سنة 2017.

ترتبط الإحتجاجات في القطاع التربوي بالأزمات المتتالية التي يعرفها القطاع سواء من حيث الوضعية المادية للمدرسين، و البنية التحتية المتهترئة و العنف في الفضاء المدرسي الذي يتعرض له الإطار التربوي، والتلاميذ في ذات الوقت إضافة إلى الوضعية الهشة لبعض المدرسين، والذين يعرفون بالمعلمين، والأساتذة النواب و يعرف القطاع التربوي أكثر الإحتجاجات تنظما بحكم إنخراط جل المدرسين في نقابة التعليم الابتدائي، و نقابة التعليم الثانوي و هي نقابات ذات تمثيلية قوية في الإتحاد العام التونسي للشغل مما يجعلها ذات قدرة تعبوية و تأثير قوي.

تتقاطع في الحقل التربوي عدة مطالب تتعلق بالتشغيل و بالبنية التحتية، و الأطر التنظيمية و العنف و لكن الملاحظة العامة هو أن الإحتجاجات المستمرة ، و إن حققت بعض المطالب المادية، فهي لم تستطع حتى الآن التأثير بشكل مباشر على السياسات التربوية و التعليمية. ما يؤكد هذه الفرضية هو تزايد نسق الإحتجاجات التربوية منذ سنوات. لكن الإحتجاج المتصاعد في القطاع التربوي يجب أن نضعه في سياق أشمل و هو سياق أزمة الطبقة المتوسطة التي أصبحت تعرف تدرجا إجتماعيا بفعل توقف المدرسة على أن تكون مصعدا إجتماعيا، إضافة إلى تأثيرها بسياسات التقشف و إرتفاع نسب التضخم المالي.

7- القطاع الصحي

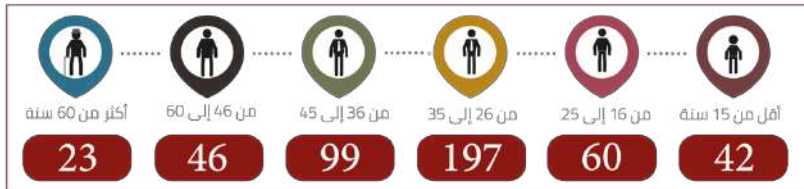
القطاع	2016	2017	2018
صحي	381	601	632

يعيش القطاع الصحي في تونس عدة إشكاليات منذ عقود، تفاقمت أكثر في السنوات الأخرى بحكم الآثار السلبية المتوخاة من قبل الحكومات المتعاقبة التي تبنت سياسة التخفيض من الموازنة المتعلقة بالصحة العمومية مع إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص. بداية التفريط في قطاع الصحة العمومية بالفئات المتوسطة والفقيرة التي وجدت نفسها مجبرة على التعامل مع قطاع عمومي رث زمتآكل و لا يستجيب بالقدر الكافي من حيث الخدمات للمعايير المطلوبة حيث تحول إلى قطاع متأزم. بالمقابل لا تمتلك السلطات الرسمية أي رؤية إصلاحية للقطاع و لعل وفاة أكثر من 11 رضيع هو تجسيد للوضع الكارثية التي بات عليها القطاع الصحي العمومي و هذا ما جعله قطاع منتج للإحتجاجات، حيث بلغ مجموع الإحتجاجات المسجل في القطاع الصحي حوالي 381 إحتجاج (بنسبة 4 بالمئة) سنة 2016 و 601 إحتجاج سنة 2017 (بنسبة 6 بالمئة) و تمحورت جل الإحتجاجات حول المطالبة بتحسين الخدمات الصحية و غياب أطباء الاختصاص الأمر الذي كثيرا ما يؤدي إلى وفيات خاصة في صفوف النساء الحوامل في المناطق الداخلية إضافة إلى الإحتجاج على تهرؤ البنية التحتية

للمستشفيات المحلية، و الجهوية و تعطل الأجهزة. و هو الأمر الذي يجبر الكثير من متساكني المناطق الداخلية، على التنقل إلى المناطق الساحلية، من أجل التداوي أو اللجوء إلى القطاع الخاص على نحو أثر على مقدرتهم الشرائية. لكن ما نلاحظه، أن الإحتجاج في القطاع الصحي هو إحتجاج ظرفي و لا يتسم بالإستمرارية و لم ينتج الصحي فاعلين و رموز مدنيين مؤثرين، بل إن غالبية الإحتجاجات في القطاع كثير ما تخاض تحت يافطة نقابية كثيرا ما تهدف لتحقيق مكاسب مهنية دون الضغط من أجل رسم سياسة جديدة في القطاع الصحي تكرس العدالة الصحية و تحسن من جودة الخدمات المقدمة.

8- الإنتحار : احتجاج إجتماعي مذوتن

يبدو أن المقاربات الكلاسيكية لفهم و مقارنة التحركات الاحتجاجية تكشف عن محدودية كبيرة لفهم الفاعلون الجدد، فمثلا يشير جيفري بلايرز "المقاربات الأداتية للمشاركة تكشف عن محدوديتها"⁹. الأمر الذي يعني الإصغاء أكثر لصوت الذوات و الأخذ في الإعتبار الأبعاد الذاتية في فهم دوافع الإحتجاج إنطلاقا من ماهو حميمي، و شخصي و ذاتي. يساعدنا هذا على فهم التداخل بين ما هو ذاتي و ما هو بنيوي و بين ماهو فردي و بين ماهو محلي، مما يعني إعادة التفكير في أشكال الانخراط الجديدة. الانخراط لم يعد بالضرورة ضمن أطر جماعية لقد أصبح أيضا فرديا. لكن فردانيته لا تعني ضرورة أنه يفتقد للمضمون الإجتماعي.



الانتحار حسب الفئة العمرية سنة 2018

⁹ Ibid

الانتحار يبدو في هذا الصدد أحد هذه الأشكال المذوتنة للإحتجاج، حيث تتزايد نسب الإنتحار ومحاولات الإنتحار ذات المعني الإحتجاجي إذ تم رصد خلال شهر جوان حوالي 36 حالة انتحار و ترتفع هذا النسبة لدى الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و 45 سنة كما ترتفع هذه النسبة لدى الأطفال بشكل خاص في معتمديات ولاية القيروان.



يظهر أن انتحار مرتبط بمشاعر الإحساس بالضيء و اللاعدالة التي تترافق مع ظروف إقتصادية صعبة و غياب أطر وسيطة يتحقق فيها الاعتراف. لكن من ناحية أخرى ما يهم هو ليس حالات الإنتحار وإنما محاولات الإنتحار التي تظهر كآلية من آليات الإحتجاج، و طريقة للتفاوض و فرض شروط التفاوض. و بقدر ما يعكس الإنتحار وضعية إحباط للذوات الفردية إلا أن يعكس من ناحية أخرى الخلل القائم في المنظمات الوسيطة التي لم تستطع أن تصغي بقدر الإمكان للذوات الفردية المعطوبة والهشة وإكتفت فقط بالنظر إلى الجوانب البنيوية دون ربطها بما يسمى بسياسة الاعتراف، حيث صار الفاعلون المحتجون بشكل فردي يربطون بين مطالبهم وأحاسيس الضيء و الإقصاء و هذا ما يجعل خطاباتهم تغلب عليها النزعة المعيارية (تصاعد خطابات الشعور بالحقرة و التهميش وغياب الاعتراف) على نحو أصبحت خلاله العواطف و الأحاسيس، والمشاعر هي التي تحرك الإحتجاج. ما يضيف هذا التحول بعدا قيميا على محاولات الإنتحار. لكن مضمون تلك القيم يحوي كذلك بعد سياسي يجب فهمه و التفطن إليه .

الخاتمة

يبدو أن الحركات الاحتجاجية هي صيرورة متواصلة و متغيرة بحسب السياقات السياسية، والاقتصادية و هي لاتزال منحصرة منذ ثماني سنوات في القطاعات الإجتماعية، و الإقتصادية، و التربوية، و التي يمكن موضعها ضمن المسألة الإجتماعية التي لم تستطع الحكومات المتعاقبة حلها على نحو فاعل وذلك تحت يافطة العدالة الإجتماعية. ذلك أن الذي حدث هو الإتجاه أكثر نحو الخيارات الليبرالية التي تحكمها قوى السوق إذا إتجهت السياسات الحكومية إلى مزيد الإعتماد على سياسات التقشف على حساب الطبقات الضعيفة عبر التخفيض في الموازنات العامة المتعلقة بالصحة، و التعليم والإستثمار العمومي، الأمر الذي خلق مناخ من الإحباط، و الخوف من المستقبل.

هذا هو السياق الذي يدفع لمزيد ظهور الحركات الإحتجاجية، و التي شملت كل المجالات و تعددت آلياتها التي تراوحت بين التحركات السلمية و اللجوء إلى العنف . لكن الملاحظة الأساسية هو التوسع الذي باتت تعرفه دائرة الإحتجاج، إذ أصبح يمس قضايا البيئة، و الصحة، و الحريات الفردية و ذلك من منطلق حقوقي يستند إلى مرجعيات مواطنة و قيمية. بالمقابل فالتحركات الاحتجاجية على الرغم من تنوع الفاعلين و الفضاءات و القطاعات، فهي لا تزال أقرب إلى حركات الغضب التي لم تستطع التأثير على منى الخيارات الإقتصادية و الثقافية و التربوية على نحو حال دونها و دون التحول إلى حركات إجتماعية تمتلك برنامج و رؤية و تصورات واضحة و هو ما يدعو إلى ضرورة تطوير سياسة تشبيك مناصرة و دعم مؤسساتي لهذه الحركات في إتجاه ترسيخ دورها في تعزيز الثقافة الديمقراطية.

يبدو أن مبحث الحركات الاحتجاجية في تونس هو مبحث متنوع و متنوع، على نحو يجعل جل المهتمين يؤكدون على هوية متعددة و سائلة لجل تلك الحركات. فالتظاهر والإعتصامات لم تعد حكرا على الأحزاب السياسية المعارضة، و التنظيمات النقابية. فثمة فاعلون جدد قد أخذوا الكلمة منذ 14 جانفي 2011 و أصبحوا فاعلون رئيسيون في الساحة العمومية : العاطلون عن العمل، المطالبون بالتنمية، المطالبون بالحق في الصحة و الحق في بيئة سليمة، المهددون بالإنتحار و المنتحرون حرقا والمعتصمون أمام المقرات الرسمية للدولة، و مجموعات تشجيع الفرق الرياضية